المؤلفون:
داود أردم شارالدي
رضوان أكن
هادي الحسامي

تقرير ميداني

يناير 2025

تقرير العودة و حركة النزوح

حقوق اللاجئين
الجمعية الدولية

تقرير:
تقرير العودة إلى سوريا والنزوح بعد نظام الأسد

المؤلفون:
داود أردم شارالدي
رضوان أكن
هادي الحسامي

رئيس التحرير:
سليمان كورت

الفريق الميداني:
المحامي إبراهيم أرغين
داود أردم شارالدي
سليمان كورت
هادي الحسامي
مساعد باحث رضوان أكن
المحامي خالد علي
محمد غوندوز
قدرية سينماز
المحامي مصطفى اسماعيل حسين
المحامي لمي كَلَش
المحامي بوراق أوزواك
المحامية بشرى شفق
المحامية مروة نور أوز ايدن شاهين
علي قفص

الجمعية الدولية لحقوق اللاجئين 2025
حقوق النشر محفوظة. لا يمكن الاستشهاد به إلا كمصدر.

تصميم الغلاف و الصفحات:
بيليموم

حقوق اللاجئين
الجمعية الدولية

Ali Kuşçu Mah. Fatih Türbesi Sokak No: 31 Daire: 2 , Fatih / İstanbul
Tel: +90(212) 531 20 25 • **Fax:** +90(212) 531 20 26 • **E-posta:** info@umhd.org.tr

المقدمة

هذا التقرير الشامل الذي بين أيديكم قد أعدته الجمعية الدولية لحقوق اللاجئين، ويقدم تحليلاً معمقاً لعملية إعادة الإعمار في سوريا بعد سقوط النظام. إن الوضع الحالي في سوريا، الذي تشكل على مدار سنوات طويلة من الصراعات التي أسفرت عن أزمات إنسانية عميقة، وصعوبات اقتصادية، ودمار شامل للبنية التحتية، يرسم صورة معقدة للوضع. يقدم هذا التقرير دليلاً عمليًا مزودًا بمقترحات حلول ملموسة للتعامل مع الإرث الثقيل الذي خلفته الحرب.

يركز تقريرنا على الأشخاص النازحين في سوريا (IDP)، وعلى السوريين الذين يعيشون تحت الحماية المؤقتة في تركيا، بالإضافة إلى اللاجئين السوريين في الدول المجاورة وأوروبا، مع التركيز على عمليات العودة الآمنة والكريمة والمستدامة إلى وطنهم. يستند التقرير إلى دراسات ميدانية، واستطلاعات، ومقابلات معمقة مع السكان المحليين، لتحديد العوائق التي تحول دون العودة، ولتطوير سياسات مستدامة كحلول لهذه العوائق.

يشتمل محتوى التقرير على المحاور الأساسية التالية:

- الوضع الحالي للبنية التحتية، والاقتصاد، والتركيبة الاجتماعية في سوريا بعد سقوط النظام.
- التحديات التي تواجه النازحين واللاجئين.
- الأبعاد الإنسانية، والاقتصادية، والاجتماعية لعملية السلام وإعادة الإعمار.
- أهمية التعاون الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نتائج الدراسات الميدانية:

اعتمادًا على البيانات المستخلصة من الدراسات الميدانية، تم تحليل حجم الدمار في مناطق حلب، إدلب، حماة، حمص، ودمشق بشكل مفصل. يوضح التقرير أن محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء، والمياه، والتعليم، والصحة تعيق استعادة النظام الاجتماعي وتزيد من صعوبة حياة السكان. كما أن توقف الأنشطة الاقتصادية، والانهيار في القطاعات الزراعية والصناعية، أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية بشكل كبير.

أهمية الدعم الدولي:

إن دعم المجتمع الدولي أمر حيوي لنجاح عملية إعادة الإعمار في سوريا. هذا التقرير لا يقتصر على تحليل آثار الحرب فحسب، بل يقدم أيضًا خارطة طريق لعملية إعادة الإعمار وبناء السلام. إن تحقيق عودة طوعية وآمنة وكريمة للسكان يعتمد على القيادة الوطنية، والتعاون الدولي، وتنفيذ مشاريع التنمية المستدامة.

إن مستقبل سوريا يتطلب من الجميع تحمل مسؤولياتهم. نأمل أن يكون هذا التقرير دليلاً مرشدًا لصناع القرار والمنظمات الدولية، ليساهم في بناء مستقبل يعمه السلام. نحن نؤمن أن الشعب السوري يمكن أن ينهض مرة أخرى بأمل، لبناء مستقبل يعمه العدل والهدوء.

مع فائق الاحترام، الجمعية الدولية لحقوق اللاجئين

بالإضافة إلى ذلك، يقدم التقرير استراتيجيات لتشجيع التعاون المحلي والدولي. تم إعداد أولويات الاحتياجات بناءً على البيانات الميدانية وآراء الجهات الفاعلة المحلية.

منهجية البحث وفريق العمل

يعتمد هذا التقرير على دراسات ميدانية، ومقابلات، ومناقشات تفصيلية مع السكان المحليين. يتألف فريق البحث من خبراء من تخصصات متعددة. الأولوية الرئيسية للفريق هي فهم المشكلات التي يعاني منها السكان المحليون بعمق وتقديم حلول عملية لهذه المشكلات.

شملت المقابلات تفاعلاً مع الجهات المحلية، مثل الإدارات المحلية، وممثلي المنظمات غير الحكومية، واللاجئين، والنازحين. ساعد هذا النهج الشامل في بناء صورة دقيقة عن التحديات والفرص في المناطق المدروسة.

الأساليب المستخدمة أثناء البحث

تضمنت الأساليب المستخدمة خلال عملية البحث ما يلي:

- **الملاحظات الميدانية:** قام فريق البحث بزيارات ميدانية مباشرة إلى مناطق حلب، دمشق، إدلب، وحمص، لإجراء ملاحظات مباشرة حول الأوضاع.
- **المقابلات شبه المنظمة:** تم جمع البيانات من خلال مقابلات تفصيلية مع السكان المحليين والخبراء.
- **الاستبيانات:** تم إجراء دراسات استقصائية شاملة لتحليل احتياجات الأسر في المناطق المستهدفة.
- **توثيق الأرشيف والمراجعات:** تمت مراجعة التقارير السابقة والوثائق الوطنية والدولية لإجراء تحليل مقارن شامل.

المقدمة

هذا التقرير أعدته الجمعية الدولية لحقوق اللاجئين، ويهدف إلى دراسة الوضع الراهن في سوريا والتحديات التي تواجه عملية التعافي بعد سقوط نظام الأسد. يركز التقرير على عملية عودة اللاجئين والمشردين داخليًا (IDP) إلى مناطقهم الأصلية، سواء كانوا في الدول الأوروبية أو الدول المجاورة لسوريا.

يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على العقبات التي تحول دون هذه العودة وتصميم السياسات اللازمة لدعمها. يستند التقرير إلى بيانات تم جمعها من خلال دراسات ميدانية، ويقوم بتحليل الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية والبنية التحتية بناءً على هذه البيانات. الهدف الأساسي للتقرير هو تحديد المشاكل التي تواجه السكان المحليين وتقديم إطار عمل لحلول مستدامة تُسهم في تحسين الوضع.

الهدف من التقرير ونطاقه

الهدف الأساسي لهذا التقرير هو دراسة عمليات عودة اللاجئين السوريين في الدول الأوروبية وتركيا ولبنان والأردن إلى وطنهم، وكذلك عودة النازحين (IDP) إلى مناطقهم الأصلية قبل الحرب. كما يهدف إلى اقتراح سياسات مستدامة لدعم هذه العمليات.

يركز التقرير على تلبية الاحتياجات الإنسانية، وإعادة بناء البنية التحتية، وتعزيز التنمية الاقتصادية، ودعم السلام الاجتماعي.

الوضع الراهن في سوريا

مع انتهاء النظام السابق، دخلت سوريا في مرحلة جديدة من محاولات بناء نظام إداري واجتماعي جديد. ومع ذلك، فإن السنوات الطويلة من الحرب خلفت انقسامات عميقة شكلت عقبات كبيرة أمام هذا المسار. أصبحت جهود التوافق الاجتماعي وإعادة الإعمار معقدة بسبب الغموض السياسي والصراعات بين الجماعات الإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن مشاكل البنية التحتية المتدهورة والقضايا الاقتصادية الموروثة من النظام السابق أعاقت عملية التعافي في البلاد.

يطالب الشعب السوري بالسلام والاستقرار بعد سنوات من الصراع. وفي هذا السياق، يعد دعم المجتمع الدولي عاملاً حاسمًا لتحقيق النجاح في هذه المرحلة. إن التعاون الدولي يمكن أن يوفر الموارد والخبرات اللازمة لدفع عملية إعادة الإعمار وتعزيز الاستقرار المستدام في البلاد.

التوزيع الجغرافي للأبحاث الميدانية والجدول الزمني

تم إجراء الدراسات الميدانية على نطاق جغرافي واسع يشمل حلب، دمشق، إدلب، حمص، والقرى المحيطة بها. نُفِّذت الأبحاث بشكل مكثف خلال الفترة من 14 إلى 21 ديسمبر، وتم خلال هذه الفترة جمع بيانات تفصيلية من كل منطقة.

تم تحليل البيانات مع مراعاة الديناميكيات الفريدة لكل منطقة، مما ساعد في تقديم صورة شاملة تعكس الفروقات الإقليمية.

الجوانب التي تم التركيز عليها أثناء الدراسات:

- **حالة البنية التحتية:** تم تقييم وضع أنظمة الكهرباء والمياه والصرف الصحي بالتفصيل.
- **الديناميكيات الاجتماعية:** تم تحليل التحديات التي تواجه فئات المجتمع المختلفة، مثل النساء والأطفال وكبار السن.
- **الأوضاع الاقتصادية:** تمت دراسة الديناميكيات الأساسية للاقتصاد المحلي، بما في ذلك معدلات البطالة وسبل العيش.
- **الوضع الأمني:** تم تحليل المخاطر الأمنية في كل منطقة وتأثيرات ما بعد الصراع.

تُعد هذه الدراسات الميدانية أساسًا متينًا لفهم الظروف الحالية في المنطقة وتطوير سياسات فعالة. كما تؤكد أهمية التعاون الدولي لضمان عودة اللاجئين والمشردين داخليًا بشكل كريم وآمن ودعمهم بحلول مستدامة.

الوضع الاقتصادي

بعد انتهاء النظام، واجهت سوريا أزمة اقتصادية وبنية تحتية خطيرة نتيجة الآثار المدمرة للحرب. انخفض الناتج المحلي الإجمالي للبلاد من 67.5 مليار دولار في عام 2011 إلى 9 مليارات دولار في عام 2023، مع انخفاض الأنشطة الاقتصادية بنسبة 75%. هذا الانخفاض الحاد كان نتيجة للتضخم المفرط، فقدان الإنتاج، والدمار الواسع في البنية التحتية. على سبيل المثال، فقدت مراكز الصناعة مثل حلب وحمص تقريبًا كل طاقتها الإنتاجية خلال الحرب. في منطقة جوبار بحمص، دُمرت المصانع والمنشآت الصناعية بالكامل، مما أدى إلى ترك مبانٍ مدمرة فقط.

يعاني الشعب من عبء الانهيار الاقتصادي بسبب ارتفاع معدلات البطالة، نقص مصادر الدخل، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية. أصبحت الكهرباء، المياه، التدفئة، والغذاء محدودة، مما صعّب بشكل خاص عودة اللاجئين والنازحين. يواجه الصناعيون صعوبات في إعادة فتح منشآتهم بسبب الأعباء الضريبية العالية والعوائق البيروقراطية في استيراد المواد الخام. بالإضافة إلى ذلك، أدى تدمير العديد من المنشآت الصناعية إلى تأخير الانتعاش الاقتصادي بشكل أكبر.

أظهرت الدراسات الميدانية أن القيود المالية تجعل العودة إلى المنازل مستحيلة للعديد من الأفراد. يطالب التجار والصناعيون بتسهيلات قانونية وحوافز مالية لإحياء الإنتاج. كما أُشير في المقابلات إلى أن عودة اللاجئين تعتمد ليس فقط على الجهود الفردية، بل أيضًا على دعم الدولة والمساعدات الدولية.

تأثر قطاع الزراعة بشكل كبير أيضًا بالآثار المدمرة للحرب. أدى تدمير البنية التحتية للري، تعطل سلاسل اللوجستيات، ونقص المدخلات الزراعية إلى انخفاض الإنتاج بنسبة 60%. بينما شكلت المنتجات الزراعية 30% من صادرات البلاد قبل الحرب، انخفضت هذه النسبة إلى 5% خلال الصراع. يعاني حوالي 12 مليون شخص من سوء التغذية، بما في ذلك 5 ملايين طفل. يواجه قطاع

مشاكل الأمن وعدم الاستقرار السياسي

بعد انتهاء النظام، أصبح الوضع الأمني والتركيبة السياسية في سوريا أكثر تعقيدًا. أدى ضعف السلطة المركزية إلى سعي المجموعات المحلية والجهات الدولية لتحقيق توازن في القوى. في جميع المناطق التي تم مراقبتها، لوحظ نقص في التنسيق بين الميليشيات المحلية، مما زاد من خطر النزاعات وهدد أمن المدنيين. على الرغم من إنشاء آليات أمنية مؤقتة لضمان السلامة، إلا أن هذه الآليات أثبتت أنها غير كافية.

تظهر الدراسات الميدانية التحديات التي تواجه العائلات خلال عمليات العودة. تشمل هذه التحديات نقص البنية التحتية، خطر الألغام، والوصول المحدود إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والغذاء، مما يعيق العودة الآمنة ويبطئ جهود إعادة الإعمار.

دخلت سوريا في فترة تحول اجتماعي عميق وجهود لإعادة الإعمار. في هذه المرحلة، يتم إدارة المناطق المختلفة من قبل مجموعات مسلحة متعددة، ويجري العمل على إنشاء نظام إداري وجيش منظم. ومع ذلك، فإن بطء اتخاذ القرارات، نقص التنسيق، ومشاكل البنية التحتية لا تزال تقف حائلاً أمام تلبية توقعات الشعب. في حين يشعر الناس بالارتياح لانتهاء القمع، تستمر الشكوك بشأن تحقيق السلام والاستقرار.

يؤدي الفراغ السياسي إلى بطء عملية عودة النازحين وحاملي الحماية الدولية، مما يزيد من الحاجة إلى تقوية الهياكل الإدارية الجديدة. يُعتبر تحسين عمل المؤسسات العامة وتسريع هذه العملية بدعم دولي أمرًا بالغ الأهمية، حيث يلعب التعاون المحلي والدولي دورًا محوريًا في بناء مستقبل سلمي.

البلاد وجود بيئة سلام مستدامة. وإلا، فمن المتوقع أن تبقى معدلات الفقر مرتفعة لسنوات طويلة، مع نمو اقتصادي أقل من 1%.

تشمل الأولويات في عملية إعادة الإعمار تحديث البنية التحتية، وإعادة بناء خدمات الطاقة، النقل، والاتصالات. يتطلب هذا النهج تنفيذ مشاريع تنموية طويلة الأجل بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية قصيرة الأجل. هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة وخطة تنمية شاملة لتعويض الدمار في القطاعات الأساسية مثل الزراعة، الصناعة، والطاقة.

تعتمد عملية التعافي الاقتصادي في سوريا ليس فقط على إعادة بناء البنية التحتية المادية، بل أيضًا على تحقيق الاستقرار السياسي وتنمية القدرات المحلية. يمكن أن تسهم المشاريع المخططة على المستويين الوطني والدولي في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان وإنشاء نظام اقتصادي مستدام على المدى الطويل. يلعب التعاون المحلي والدولي دورًا حاسمًا في هذه العملية.

وضع الأنشطة الصناعية والتجارية والزراعية

بعد انتهاء النظام، دخلت قطاعات الصناعة والتجارة والزراعة في سوريا في مرحلة تعافٍ. ومع ذلك، لا تزال هذه القطاعات تواجه تحديات كبيرة نتيجة الإرث الثقيل الذي خلفته الحرب. انخفض الإنتاج الزراعي بشكل كبير بسبب تضرر أنظمة الري وتدهور خصوبة التربة، مما أثر سلبًا على مصادر رزق السكان والاستقرار الاقتصادي للبلاد.

تعوق الانقطاعات في الطرق التجارية والمشاكل اللوجستية تسريع الأنشطة الاقتصادية، على الرغم من إطلاق جهود إعادة الإعمار بدعم دولي ومبادرات محلية. يتم تنفيذ برامج دعم لإصلاح البنية التحتية وإعادة تشغيل المؤسسات في القطاع الصناعي، مع التركيز على مجالات مثل إنتاج النسيج والمعدات الزراعية التي تُعتبر ذات أولوية لإحياء الاقتصاد.

يتطلب التعافي المستدام لهذه القطاعات إصلاح البنية التحتية بسرعة، ضمان الأمن، وزيادة الدعم المالي. إن إعادة تنشيط قطاعات الزراعة والتجارة والصناعة لا تسهم فقط في تعافي الاقتصاد المحلي، ولكنها تلعب أيضًا دورًا أساسيًا في تسريع عملية عودة اللاجئين.

الثروة الحيوانية أزمة أيضًا بسبب ارتفاع أسعار العلف بنسبة 150% وانخفاض الخدمات البيطرية بنسبة 70%. يُقدر أن إعادة بناء البنية التحتية الزراعية ستتطلب استثمارًا بقيمة 10 مليارات دولار.

في القطاع الصناعي، انخفض الإنتاج إلى 20% فقط من مستوياته في عام 2010. أثناء الحرب، دُمّر المئات من المصانع في مراكز الصناعة مثل حلب أو تم نهبها، مما أدى إلى فقدان العمال وظائفهم وتدمير جزء كبير من البنية التحتية للإنتاج. وفقًا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، كانت سوريا تتمتع بإنتاج صناعي قوي قبل الحرب، لكنها فقدت هذه الميزة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء.

أشارت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى إلى الحاجة إلى تقديم مساعدات واسعة النطاق لتعافي الاقتصاد السوري. وفقًا لتقرير "رؤية الإنسانية"، يتطلب إحياء الأنشطة الاقتصادية في

مع التركيز على إنشاء مستشفيات ميدانية وحلول قصيرة المدى مثل الفرق الطبية المتنقلة، بينما يتم التخطيط لإعادة بناء المستشفيات وتدريب العاملين الصحيين على المدى الطويل.

إن تحسين هذه الخدمات الأساسية يعتمد على الدعم الوطني والدولي الفعال. يجب على المنظمات الإنسانية والحكومات العمل معًا لتوفير خدمات مستدامة وشاملة. يمثل ضمان الوصول إلى التعليم والصحة والبنية التحتية المعززة خطوة ضرورية نحو إعادة بناء سوريا ومستقبل أفضل لشعبها.

الملاحظات الميدانية

تكشف الملاحظات الميدانية في سوريا بعد سقوط النظام عن دمار كبير وظروف معيشية صعبة، خاصة في مناطق إدلب، حلب، حماة، حمص، ودمشق. بينما بقيت مراكز المدن في حالة قابلة للاستخدام نسبيًا، تعيش المناطق الريفية أوضاعًا أكثر مأساوية.

إدلب ومحيطها

بعد سقوط النظام، بقي مركز مدينة إدلب في حالة قابلة للاستخدام نسبيًا، إلا أن الوضع في المناطق الريفية مختلف بشكل مأساوي. تشير الدراسات الميدانية إلى أن معظم المباني في مناطق مثل معرة النعمان، الأتارب، وخان شيخون قد دُمرت بالكامل تقريبًا، مع قلة قليلة منها قابلة للاستخدام. هذا الحجم من الدمار جعل ظروف الحياة للسكان الريفيين صعبة للغاية. أدى غياب البنية التحتية للكهرباء والمياه بشكل شبه كامل إلى جعل الحياة اليومية في هذه المناطق غير مستدامة.

يعاني سكان الريف من صعوبات كبيرة في الحصول على المأوى، والوصول إلى الخدمات الأساسية، واستمرار الأنشطة الزراعية.

حالة الاحتياجات والخدمات الأساسية

مع انتهاء النظام، أصبحت سوريا تواجه أزمة كبيرة في الوصول إلى الاحتياجات الإنسانية الأساسية بسبب الدمار الذي خلفته الحرب. يظل توفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه مشكلة رئيسية تعيق الحياة اليومية للسكان. حتى في المراكز الحضرية، تعاني البنية التحتية للطاقة من انقطاعات متكررة، في حين أن المناطق الريفية بالكاد تحصل على هذه الخدمات. أدى تضرر شبكات المياه إلى صعوبة في الحصول على مياه شرب نظيفة، مما زاد من خطر انتشار الأمراض المعدية.

أسهم نقص الوقود في ارتفاع كبير في أسعار الغذاء، بينما أثرت مشكلات التدفئة خلال فصل الشتاء بشدة على السكان، وخاصة الأطفال وكبار السن والأفراد الذين يعانون من أمراض مزمنة. على الرغم من جهود الحكومة الجديدة لإعادة بناء البنية التحتية، فإن نقص الموارد والمشاكل اللوجستية تسببت في تعطيل توزيع المساعدات الإنسانية بشكل كبير. تظل المناطق الريفية الأكثر تضررًا من الصراعات أولوية قصوى لتحسين البنية التحتية وتسليم المساعدات.

في قطاع التعليم والصحة، الوضع لا يقل سوءًا. تعرضت البنية التحتية في هذه القطاعات لدمار واسع النطاق نتيجة سنوات من الحرب، حيث تم تدمير العديد من المدارس والمستشفيات أو تعرضت لأضرار جسيمة. يعاني الأطفال في المناطق الريفية بشكل خاص من صعوبة الوصول إلى التعليم بسبب نقص البنية التحتية وقلة المعلمين المؤهلين. يعد ضمان المساواة في فرص التعليم من خلال إعادة بناء المدارس، تدريب المعلمين، وتوفير المواد التعليمية خطوات حاسمة.

أما بالنسبة لقطاع الصحة، فإن نقص الأطباء والكوادر الصحية، فضلاً عن قلة الأدوية والمستلزمات الطبية، يجعل تلبية الاحتياجات الصحية للسكان أمرًا صعبًا. تتطلب الوقاية من الأمراض المعدية وتحسين الرعاية الصحية إصلاحًا عاجلاً للبنية التحتية الصحية،

حماة ومحيطها

يُعتبر مركز مدينة حماة في حالة قابلة للعيش نسبيًا مثل إدلب، إلا أن نقص البنية التحتية بشكل كبير يجعل ظروف معيشة السكان محدودة للغاية. على النقيض من ذلك، فإن المناطق الريفية تعيش أوضاعًا أكثر مأساوية. تشير الدراسات الميدانية إلى أن مناطق مثل مورك، صوران، طيبة الإمام، معردس، قمحانة، والبسيرين تعرضت لتدمير كامل تقريبًا بسبب غارات الطيران وقصف المدفعية، مع بقاء عدد قليل جدًا من المباني في حالة قابلة للاستخدام. هذا الوضع جعل الوصول إلى الاحتياجات الأساسية شبه مستحيل لسكان الريف.

كانت حماة تُعرف قبل الحرب كمركز للزراعة وتربية المواشي في سوريا، ولكن الهجمات المكثفة من قبل النظام تسببت في دمار كبير في هذه القطاعات. تأثرت الأنشطة الزراعية بشكل كبير بسبب تدهور البنية التحتية للري ونقص المعدات. كما شهدت أنشطة تربية المواشي انخفاضًا كبيرًا بسبب نقص العلف وغياب المأوى المناسب.

يحتاج السكان إلى إحياء الإنتاج الزراعي من خلال إصلاح أنظمة الري وتوفير الدعم اللوجستي والمعدات. تعد إعادة بناء البنية التحتية، وبدء مشاريع الإسكان، وتحسين خدمات الصحة والتعليم من الأولويات الرئيسية في عملية تعافي حماة. يتطلب حجم الدمار في المناطق الريفية تنفيذ مشاريع تنموية طويلة الأمد بشكل عاجل، مع تعزيز آليات الدعم الدولي الملموسة والمستدامة.

حمص ومحيطها

تعد حمص واحدة من أكثر المناطق التي تعرضت للدمار خلال الحرب. تشير الدراسات الميدانية إلى أن حوالي 70% من المباني في مركز المدينة قد دُمّرت، وتم إخلاء المناطق التجارية بشكل كبير، مما أدى إلى توقف شبه كامل للأنشطة الاقتصادية في المدينة. أما في ريف حمص، فالوضع أكثر مأساوية؛ حيث تعرضت مناطق هناك حاجة ملحة لإعادة بناء البنية التحتية، وضمان توفير الكهرباء والمياه، وإطلاق مشاريع إسكان، وتنشيط الأنشطة الاقتصادية بدعم دولي. هذا الوضع المأساوي في المنطقة يجعل من الضروري وضع خطط تنمية طويلة الأمد حيز التنفيذ في أسرع وقت ممكن.

على الرغم من دمار الحرب في المنطقة، يحاول المزارعون الاستمرار في الإنتاج الزراعي، لكنهم يواجهون تحديات تتعلق بالتكاليف المرتفعة، نقص المعدات، ومشاكل التسويق.

حلب ومحيطها

تعرضت حلب ومحيطها لدمار كبير خلال الحرب، وتبرز كمنطقة تحتاج بشكل عاجل إلى مساعدات دولية في مرحلة إعادة الإعمار. تشير الدراسات الميدانية إلى أن حوالي 30% من المباني في مركز المدينة قد دُمرت، وتعرضت المنشآت الصناعية لأضرار جسيمة، فيما دُمرت البنية التحتية بشكل كبير. تستمر الأنشطة التجارية في المدينة بشكل محدود، لكن نقص البنية التحتية وعدم الاستقرار الاقتصادي يعوقان انتعاش هذه الأنشطة.

أما في المناطق الريفية، فالوضع أكثر مأساوية. تعرضت مناطق مثل الأتارب، أورم الصغرى، أورم الكبرى، وخان العسل لدمار شبه كامل بسبب قصف الطيران والمدفعية. معظم المباني في هذه المناطق غير قابلة للاستخدام، وغياب البنية التحتية يجعل الحياة اليومية غير ممكنة للسكان. يؤدي نقص الكهرباء والمياه وخدمات النقل إلى تعطيل الأنشطة الزراعية والتجارية في الريف بشكل شبه كامل.

كانت حلب تُعتبر من أهم مراكز الصناعة في سوريا قبل الحرب، لكنها تعرضت لتدمير واسع النطاق نتيجة الهجمات المكثفة التي استهدفتها. أدى نقص الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والنقل إلى التأثير بشكل كبير على حياة السكان اليومية وعلى جهود التعافي الاقتصادي. إن إعادة بناء نظم الري للزراعة، وترميم المنشآت الصناعية، وضمان أمان الطرق التجارية هي عوامل حاسمة لإعادة إحياء هذه المنطقة.

لإعادة إعمار المنطقة، يجب إعطاء الأولوية لإصلاح البنية التحتية، وإطلاق مشاريع إسكان، وتفعيل آليات الدعم الدولي الملموس. بالإضافة إلى ذلك، يجب البدء في مشاريع اقتصادية واجتماعية تُسهم في تسهيل إعادة توطين السكان، مع تنفيذ خطط تنموية طويلة الأمد. يتطلب حجم الدمار في المناطق الريفية تسريع الجهود الوطنية والدولية لتقديم المساعدات. في هذا السياق، وبالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لحلب، يجب وضع برامج خاصة لإعادة التأهيل تشمل كلاً من مركز المدينة والمناطق الريفية المحيطة بها.

الدراسات الميدانية في مناطق مثل حرستا ودوما إلى أن غالبية المباني قد تعرضت للتدمير الكامل، مع قلة قليلة من المباني القابلة للاستخدام. أدى تعطل البنية التحتية للكهرباء والمياه والنقل إلى جعل الحياة اليومية في هذه المناطق غير قابلة للاستمرار.

يواجه سكان المناطق الريفية صعوبات كبيرة في الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك المأوى والصحة والتعليم. حجم الدمار يظهر الحاجة الملحة إلى توجيه مشاريع إعادة الإعمار طويلة الأمد إلى هذه المناطق كأولوية. يعد البدء الفوري في مشاريع الإسكان، وإعادة بناء البنية التحتية الأساسية، وتفعيل آليات المساعدات الدولية أمورًا ضرورية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في المناطق الريفية. يعتمد استدامة هذه الجهود على تنسيق فعال بين الجهود الوطنية والدولية.

في مركز المدينة، يعيد أصحاب المشاريع الصغيرة تشغيل أعمالهم، مما يعطي أملاً في الانتعاش الاقتصادي. ومع ذلك، لضمان استدامة هذه الجهود، يجب تسريع تقديم الدعم المالي وإصلاح البنية التحتية.

أوضاع النازحين (IDP) واللاجئين

النازحون (IDP)

بعد سقوط نظام الأسد، يُقدّر وجود حوالي 6 ملايين نازح داخليًا في جميع أنحاء سوريا. أُجبر هؤلاء الأشخاص على ترك منازلهم خلال الحرب بسبب الهجمات الكثيفة والصراعات، وبدأوا العيش في مخيمات مؤقتة. تتركز هذه المخيمات بشكل كبير على طول الحدود مع تركيا، حيث تستمر ظروف المعيشة فيها منذ السنوات الأولى للحرب بمعايير غير إنسانية. يؤدي نقص البنية التحتية والمساعدات الإنسانية إلى تفاقم معاناة هؤلاء الأشخاص في صراعهم من أجل البقاء.

مثل الرستن، تلبيسة، الغنطو، تير معلة، والدار الكبيرة لدمار كامل تقريبًا بسبب غارات الطيران وقصف المدفعية، مع بقاء عدد قليل جدًا من المباني في حالة صالحة للاستخدام.

قبل الحرب، كانت حمص تعتبر ثاني أكبر مركز صناعي في سوريا بعد دمشق وتشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني. إلا أن الهجمات المكثفة التي استهدفت المدينة أدت إلى دمار هائل جعل البنية التحتية غير قابلة للاستخدام. في المناطق التي تفتقر إلى خدمات أساسية مثل الكهرباء والمياه والنقل، أصبحت ظروف المعيشة شديدة الصعوبة.

يعاني سكان الريف من تحديات كبيرة في الوصول إلى المأوى والخدمات الصحية والتعليمية. لإحياء الأنشطة الزراعية، من الضروري إصلاح أنظمة الري، وتوفير الدعم بالمعدات، وحل مشكلات التسويق. علاوة على ذلك، فإن البدء في جهود إعادة الإعمار داخل المدينة يتطلب تفعيل آليات المساعدات الدولية بشكل سريع.

يجب أن تكون أولويات حمص إعادة بناء البنية التحتية، وتحفيز الأنشطة الاقتصادية، وإطلاق مشاريع الإسكان. بالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ خطط تنمية طويلة الأمد وتفعيل مشاريع تتيح للسكان العودة إلى الإنتاج أمر في غاية الأهمية. حجم الدمار الذي خلفه النظام يجعل التعاون الوطني والدولي أمرًا لا مفر منه لتعافي هذه المنطقة.

دمشق ومحيطها

أصبحت العاصمة دمشق مركزًا لجهود إعادة الإعمار بعد سقوط النظام. تتمتع المباني في مركز المدينة بحالة أفضل مقارنة بالمناطق الريفية، كما أن بعض الخدمات الأساسية متاحة جزئيًا. ومع ذلك، تعكس المناطق الريفية المحيطة صورة مختلفة تمامًا. تشير

من الناحية النفسية، تركت سنوات الحرب الطويلة جروحًا عميقة بين النازحين. الخوف من اندلاع الحرب مجددًا وعدم اليقين يزيدان من قلقهم. ومع ذلك، هناك أمل عام في الحفاظ على السلام وتوفير ظروف أفضل في المستقبل. يؤمن الناس أنه في حال تم تحقيق السلام المستدام وتفعيل برامج التنمية الاقتصادية، سيتمكنون من إعادة بناء حياتهم.

لتأمين عودة آمنة ومستدامة للنازحين إلى منازلهم، من الضروري تسريع تنفيذ مشاريع البنية التحتية، وإطلاق برامج الإسكان،

وزيادة الدعم الدولي. كما أن توسيع مشاريع الدعم النفسي والاجتماعي، وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، وتسريع عمليات التكيف الاجتماعي هي خطوات حاسمة يجب اتخاذها خلال هذه العملية.

يتطلب إعادة بناء حياة الناس تعاونًا مشتركًا بين المجتمعين المحلي والدولي. يُعتبر الحفاظ على بيئة السلام، وزيادة الدعم الاقتصادي، وتحديث البنية التحتية الأساسية من أهم العناصر التي ستضمن مستقبلاً سلميًا ومزدهرًا لسوريا.

أوضاع الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية

في 8 ديسمبر 2024، فتح سقوط نظام بشار الأسد الباب أمام حقبة سياسية جديدة في سوريا، وأعاد النقاش حول مستقبل السوريين، خاصة في البلدان المجاورة وأوروبا، إلى الواجهة. في فترة ما بعد الأسد، تكتسب الأوضاع في الدول التي يتواجد فيها السوريون بكثافة، مثل تركيا ولبنان والأردن، أهمية حاسمة. إلى جانب هذه الدول، تواجه أوروبا تحديات تطوير سياسات إعادة الإعمار التي تتيح عودة آمنة للسوريين. ومع ذلك، فإن نقص التنسيق في جهود إعادة إعمار سوريا يجعل اتخاذ خطوات فعالة في هذا السياق أمرًا صعبًا. لذلك، تُعد السياسات المشتركة والحلول المقترحة على المستوى الإقليمي والدولي ضرورية للغاية.

على الرغم من أن النازحين يعربون باستمرار عن رغبتهم في العودة إلى قراهم، فإن الظروف الحالية تجعل تحقيق هذه الرغبة مستحيلاً. يجد الكثيرون منازلهم مدمرة بالكامل أو غير صالحة للسكن. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم توفر الاحتياجات الأساسية مثل المياه النظيفة، والخدمات الصحية، وتوفير الغذاء يجعل عملية العودة أكثر تعقيدًا. كما لخصت إحدى العبارات: «أول ما يحتاجه العائد هو نقطة صحية؛ يليها مدرسة، ومنزل، ومأوى، ومياه شرب، ومخبز»، موضحة الأولويات الأساسية لعملية العودة.

الاضطرابات الاقتصادية التي أعقبت الحرب وصعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية تركت تأثيرات عميقة على النازحين واللاجئين. أدى نقص فرص العمل، وغياب البنية التحتية، والتكاليف المرتفعة إلى جعل التخطيط للعودة أمرًا مستحيلاً للكثيرين. بسبب القيود المالية، لا يستطيع معظم الناس استئجار وسائل نقل للعودة، أو إصلاح منازلهم، أو الوصول إلى الموارد اللازمة لإعادة بناء حياتهم.

في الأعداد خلال عام 2024. يُؤكد أن تركيا تتبنى نهجًا يراعي القانون الدولي والقيم الإنسانية في عمليات العودة.

ومع ذلك، تُعد استدامة هذه العودة مرهونة بالتعاون الدولي ومعالجة نقص البنية التحتية في سوريا. ورغم الجهود المبذولة لضمان عودة آمنة وكريمة، يثير إرسال اللاجئين بسرعة إلى مناطق تعاني من نقص في الإمكانيات مخاوف جدية.

اعتبارًا من 1 يناير 2025، دخل حيز التنفيذ في تركيا حق الخروج والدخول الممنوح للسوريين تحت الحماية المؤقتة لزيارة أوطانهم والتحضير للعودة. ينتهي هذا الحق في 1 يوليو 2025، ويُسمح باستخدامه بحد أقصى ثلاث مرات للعائلات. يتم تنفيذ هذه العمليات عبر معابر كليس-جوبان بي وهاتاي-زيتيندالي الحدودية البرية، ويُلزم المستفيدون بالعودة من المعبر الذي خرجوا منه. المصدر بتاريخ 07.01.2025.

على الرغم من أن سقوط نظام الأسد يمثل بداية حقبة سياسية جديدة تحمل الأمل لسوريا، إلا أن مشاكل الأمن والبنية التحتية في البلاد لا تزال قائمة. آثار الصراعات والغموض السياسي الحالي يعوقان عودة اللاجئين بشكل آمن.

في البلدان المجاورة، خاصة تركيا ولبنان والأردن، يؤدي تركّز اللاجئين السوريين إلى زيادة تكاليف التكيف الاجتماعي، بينما في أوروبا، يثير تصاعد العداء للأجانب جدلاً حول هذه التكاليف. الضغوط الاجتماعية وتكاليف التكيف تدفع بسياسات العودة إلى صدارة الاهتمام.

ينص مبدأ «عدم الإعادة القسرية»، الذي يُعد أحد المبادئ الأساسية في قانون اللاجئين، على أنه لا يجوز إعادة الأفراد قسرًا إلى مكان قد يتعرضون فيه للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، أو تهديد حياتهم أو حريتهم بناءً على أحد الأسباب الخمسة للجوء. ومع ذلك، يجب أن تكون العودة طوعية وآمنة وكريمة. وهذا الأمر ليس فقط مطلبًا قانونيًا دوليًا ولكنه أيضًا مسؤولية إنسانية تقع على عاتق المجتمع الدولي.

سياسات العودة في الدول المضيفة للسوريين

الدول المجاورة لسوريا

تركيا

تُعد تركيا الدولة التي تستضيف أكبر عدد من السوريين في العالم، وتُنفذ برامج عودة طوعية تعتمد على أسس إنسانية. تحت قيادة إدارة الهجرة، طورت تركيا سياسات شاملة لتسريع وتفعيل عمليات العودة. في هذا الإطار، تم إنشاء مناطق آمنة في شمال سوريا وتطوير مشاريع بنية تحتية تلبي احتياجات اللاجئين الأساسية.

تهدف تركيا إلى زيادة أعداد العائدين الطوعيين من خلال تقديم حوافز مالية وخدمات استشارية لتسهيل عودة السوريين إلى بلادهم. ووفقًا لتصريحات الوزير يرليكايا، عاد أكثر من 738 ألف سوري طواعية إلى بلادهم منذ عام 2016، مع زيادة ملحوظة

وفقًا لتقرير أعدته جمعية حقوق اللاجئين الدولية (UMHD)، بين سبتمبر 2015 وسبتمبر 2022، شنت روسيا 5700 غارة جوية على إدلب، مما أسفر عن مقتل 4056 شخصًا. كان معظم القتلى من المدنيين، بينهم عدد كبير من النساء والأطفال. تمثل هذه الهجمات انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب والقانون الدولي الإنساني. ما حدث في إدلب يعكس جزءًا فقط من جرائم الحرب التي ارتُكبت في جميع أنحاء سوريا. حيث وثقت البلاد العديد من جرائم الحرب، بما في ذلك القصف المنهجي، واستخدام الأسلحة الكيميائية، والإعدامات الجماعية، والتهجير القسري.

على مدار الحرب التي أودت بحياة أكثر من 610,000 شخص، قُتل 160,681 مدنيًا، و49,359 شخصًا قضوا تحت التعذيب في سجون نظام الأسد. زادت محاولات إيران لتغيير التركيبة السكانية وآثار عمليات التهجير من البعد الإنساني للصراعات. رفض عدد كبير من السوريين العودة إلى مناطق النظام الحالي، مما زاد من تعقيد عملية السلام.

على الرغم من انتهاء الصراعات، لا تزال المخاوف من تكرار انتهاكات حقوق الإنسان قائمة. يجب معالجة قضايا مثل انتهاك حقوق الملكية، والتهجير القسري، والتمييز، وتجاهل الحقوق الإنسانية الأساسية ضمن إطار قانوني. ينبغي إنشاء آلية تجمع بين القانون الوطني والدولي لحماية حقوق اللاجئين والنازحين في المرحلة الجديدة. كما أن تفعيل آليات الرقابة الدولية في عمليات العودة سيُسهم في ضمان الشفافية والعدالة في تنفيذ العملية.

لبنان

دعا رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي اللاجئين السوريين إلى العودة إلى وطنهم، خاصة مع التغيرات السياسية والأمنية في سوريا. وقد طالب بعض السياسيين اللبنانيين بضرورة عودة السوريين، مستشهدين بإعلان العفو العام من الحكومة الانتقالية السورية. وأشار ميقاتي خلال ندوة في روما إلى أن اللاجئين السوريين يشكلون حوالي ثلث سكان لبنان، داعيًا المجتمع الدولي، وخصوصًا أوروبا، إلى دعم عمليات الإغاثة في المناطق الآمنة داخل سوريا لتسهيل عودة اللاجئين.

وفقًا للإحصاءات، يستضيف لبنان حوالي مليوني سوري، من بينهم 800 ألف مسجل لدى الأمم المتحدة، مما يجعله الدولة ذات الكثافة الأعلى للاجئين نسبة إلى عدد السكان في العالم.
المصدر بتاريخ 06.01.2025.

الأردن

وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عاد 3,106 فقط من بين 717 ألف لاجئ سوري مسجل في الأردن، وهو عدد قليل جدًا. في الأيام التي تلت سقوط نظام الأسد، كخطوة أولى لتسهيل العودة، أصدرت السفارة السورية في الأردن حوالي 30,000 جواز سفر. وأعلن القائم بأعمال السفارة الدكتور إحسان الرمان أن السفارة بدأت بمنح جوازات سفر مجانية لمدة ستة أشهر لتسهيل عودة السوريين.

كما أصدرت السفارة نحو 400 وثيقة عبور يومية تتيح للسوريين، الذين لا يحملون وثائق سفر سورية، العودة لمرة واحدة إلى وطنهم. وأوضح الرمان أن السفارة لا تميز بين السوريين الذين دخلوا الأردن بطرق شرعية أو غير شرعية، مضيفًا أن خدمات تسجيل الأطفال حديثي الولادة قد استُؤنفت لتسهيل الإجراءات.
المصدر.

انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي

كانت الحرب الأهلية في سوريا عملية تفاقمت فيها انتهاكات حقوق الإنسان وخلفت جروحًا عميقة في المجتمع. بدأت هذه المأساة في عام 2011، وحولت الانتهاكات التي سبقت الحرب إلى انتهاكات منهجية وواسعة النطاق. تظهر الهجمات على المدنيين، والاختفاء القسري، والتعذيب، وسوء المعاملة العبء الثقيل للحرب على الإنسانية. في هذا السياق، تعد منطقة إدلب واحدة من أبرز الأمثلة على الانتهاكات التي وقعت.

أدت الصراعات خلال الحرب وسياسات النظام إلى فقدان الحدود العقارية، مما استدعى الحاجة إلى إعادة تنظيم المخططات العمرانية. ومع ذلك، فإن نقص البنية التحتية الفنية يجعل هذه العملية أكثر صعوبة. تسببت مشاكل السجل العقاري في تأثيرات كبيرة على المناطق الزراعية والحضرية، مما أعاق أنشطة التخطيط العمراني. تطوير البنية التحتية، واستخدام التقنيات الحديثة، والتعاون الدولي يلعب دورًا حاسمًا في إعادة تحديد الحدود وحل هذه المشكلات.

تُعد حقوق الملكية عنصرًا أساسيًا في القانون الدولي. في سوريا، حماية حقوق الملكية للنازحين واللاجئين وإعادة تأسيسها يتطلب تطبيق آليات الحماية التي يوفرها القانون الدولي بشكل فعال. خلال فترة ما بعد الحرب، يُعتبر ضمان تنفيذ التشريعات السورية المتعلقة بحقوق الملكية بالتعاون مع المجتمع الدولي أمرًا بالغ الأهمية لمعالجة مظالم أصحاب الحقوق وتعويضهم.

النتائج ضمن إطار الدراسات الميدانية

كشفت الدراسات الميدانية التي أُجريت في سوريا عن المشكلات المشتركة التي تواجه مختلف مناطق البلاد بشكل تفصيلي. تتركز هذه المشكلات في المجالات الأساسية التي تؤثر سلبًا على الحياة اليومية للسكان والأنشطة الاقتصادية، وتشكل القضايا التي يجب معالجتها بشكل أولوي في عملية إعادة إعمار سوريا.

أولاً: نقص البنية التحتية

يمثل نقص البنية التحتية إحدى المشكلات الأساسية. الأضرار الجسيمة التي لحقت بشبكات الكهرباء والمياه والطرق والاتصالات تحد بشكل كبير من قدرة السكان على الوصول إلى الخدمات الأساسية. في المناطق الريفية، الوضع أكثر حدة. تؤدي هذه في المخيمات الواقعة شمال غرب سوريا، تفاقمت ظروف المعيشة بسبب صعوبة الوصول إلى الاحتياجات الأساسية. نقص المياه والكهرباء والخدمات الصحية يعمّق الأزمة الإنسانية في هذه المناطق، مما يشير بوضوح إلى ضرورة تحرك المجتمع الدولي بشكل أكثر فعالية.

مع انتهاء نظام الأسد، ستكون تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها سوريا، بما في ذلك اتفاقيات جنيف، اختبارًا هامًا للإدارة الجديدة. ومع ذلك، فإن عدم انضمام سوريا إلى نظام روما الأساسي يحد من سلطة المحكمة الجنائية الدولية. يجب أن تكون الإدارة الجديدة منفتحة على التعاون الوطني والدولي للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة المسؤولين عنها. بالإضافة إلى ذلك، يجب دراسة بدائل قضائية لضمان عدم إفلات مرتكبي جرائم الحرب من العقاب ومنع تكرار مثل هذه الانتهاكات. كما ينبغي تفعيل آليات الرقابة والتعاون الدولي.

فيما يتعلق بعودة اللاجئين، يعد ضمان عدم تكرار الانتهاكات السابقة أمرًا بالغ الأهمية. هذا ليس فقط لحماية حقوق الأفراد، ولكن أيضًا لإعادة بناء المجتمع وتعزيز عملية السلام. يلعب المجتمع الدولي دورًا حيويًا في إعادة بناء سوريا، وتطوير مشاريع طويلة الأمد أمر ذو أهمية كبيرة لتحقيق ذلك.

حقوق الملكية ومشاكل السجل العقاري

أدت الحرب الأهلية في سوريا إلى تدمير سجلات الملكية والعقارات، مما أضعف بشكل كبير حقوق الملكية للأفراد. ويُعد هذا الوضع من أهم القضايا التي تواجه إعادة تأسيس وحماية حقوق الملكية في فترة ما بعد الحرب. عدم قدرة النازحين على المطالبة بحقوقهم في الملكية بسبب غياب السجلات قد يؤدي إلى تعقيد الأمور بشكل أكبر. ولحل هذه المشكلات، يجب اتخاذ خطوات لتحديث سجلات الملكية رقميًا وحمايتها وفقًا للمعايير الدولية.

والنساء وكبار السن والمجموعات الضعيفة الأخرى. نقص التعليم يحد من إمكانيات التنمية طويلة الأمد في المنطقة.

رابعًا: مشكلات الإسكان والاستقرار

بعد الدمار الكبير، أصبحت قضايا السكن والاستقرار حاجة ملحة. فقدت العديد من العائلات بسبب الحرب مساكن آمنة ومستدامة. هناك حاجة ماسة إلى مشاريع إسكان دائمة لضمان عودة النازحين واللاجئين. الحاجة إلى السكن لا تمثل فقط ضرورة مادية، بل تعد أيضًا عنصرًا حاسمًا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والأمن.

خامسًا: نقص الأمن

تشكل القضايا الأمنية تحديًا يؤثر سلبًا على الحياة اليومية للسكان وعلى جهود إعادة الإعمار. يؤدي نقص التنسيق بين المناطق والمشكلات الأمنية إلى تهديد النظام الاجتماعي وتعطيل الجهود المبذولة لإعادة البناء. يعوق انعدام الأمن قدرة السكان على متابعة حياتهم اليومية والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية.

سادسًا: انهيار الأنشطة الزراعية والصناعية

أثر انهيار الأنشطة الزراعية والصناعية بشكل كبير على الاقتصاد المحلي. تسبب تلف أنظمة الري وعجز المزارعين عن الإنتاج في تهديد الأمن الغذائي، بينما أدى تدمير المنشآت الصناعية إلى القضاء على أسس التنمية الاقتصادية. أثر هذا التدهور في القطاعين الزراعي والصناعي بشكل كبير على الاقتصادات الريفية والحضرية في سوريا.

تلخص هذه النتائج القضايا الأساسية التي يجب معالجتها بشكل أولوي في عملية إعادة إعمار سوريا. لن يقتصر حل هذه المشكلات على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، بل سيضمن أيضًا تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة للبلاد.

الحلول المقترحة ضمن إطار الدراسات الميدانية

أسفرت الدراسات الميدانية التي أُجريت بعد الدمار والأزمات التي شهدتها سوريا عن تقديم حلول شاملة لتحقيق نجاح عملية إعادة الإعمار. تغطي هذه الحلول مجموعة واسعة من المجالات، بدءًا من البنية التحتية والاقتصاد وصولًا إلى التعليم والأمن، بهدف تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ودفع سوريا نحو تنمية مستدامة.

١. إعادة بناء البنية التحتية:

النواقص، التي تُعد حيوية لاستمرار الحياة اليومية، إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية بشكل كبير، مما يؤثر على الحياة الفردية والجماعية.

ثانيًا: التحديات الاقتصادية

تشكل الصعوبات الاقتصادية مشكلة كبيرة على مستوى البلاد. ارتفاع معدلات البطالة، وانهيار قطاعات الزراعة والصناعة، وإغلاق الطرق التجارية عوامل تعيق التعافي الاقتصادي بشكل كبير. أدى هذا الوضع إلى استنفاد مصادر دخل السكان وتدهور ظروفهم المعيشية. في المناطق الريفية، يواجه السكان أزمة عميقة بسبب توقف الأنشطة الاقتصادية بشكل شبه كامل.

ثالثًا: الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية

تُعد القيود المفروضة على الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية مشكلة رئيسية أخرى. تسبب الدمار الجسيم الذي لحق بالمدارس والمستشفيات في قيود كبيرة على تقديم هذه الخدمات. يؤثر هذا الانهيار في أنظمة التعليم والصحة بشكل خاص على الأطفال

زيادة الإنتاج الزراعي هدف أساسي لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية في سوريا. في هذا السياق، يجب إصلاح أنظمة الري وتوفير الدعم اللازم للمزارعين. بالإضافة إلى ذلك، يجب إعادة بناء المنشآت الصناعية لدمج القوى العاملة في الحياة الاقتصادية. إن تعزيز التعاونيات الزراعية سيسهم في زيادة الإنتاج ودعم التنمية الاقتصادية.

٧. الدعم الدولي والتنمية طويلة الأمد:

يلعب المجتمع الدولي دورًا حيويًا في إعادة الإعمار في سوريا. يجب أن تقدم المنظمات الدولية والدول المانحة الدعم التقني والمالي للمشاريع طويلة الأمد مثل تطوير الصحة والتعليم والبنية التحتية. إن إنشاء سياسات تدعم التنمية المستدامة وتعبئة التمويل الدولي أمر حيوي لاستقرار سوريا ونموها المستقبلي.

تقدم هذه الحلول خطوات ملموسة لمعالجة التحديات التي تواجه سوريا في مرحلة ما بعد الحرب. نجاح عملية إعادة الإعمار لن يسهم فقط في تحقيق استقرار سوريا، بل سيعزز أيضًا السلام والأمن الإقليميين.

رأي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بشأن الأحداث الجارية

أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) وثيقة حديثة تتعلق بموضوع العودة إلى سوريا. تضمن الوثيقة التصريحات التالية: تواصل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعوة الدول إلى عدم إعادة المواطنين السوريين وسكان سوريا السابقين، بمن فيهم الفلسطينيون الذين كانوا يقيمون في سوريا، قسرًا إلى أي منطقة في سوريا في الوقت الحالي. كما تواصل المفوضية دعوة جميع الدول للسماح بدخول المدنيين الفارين من سوريا إلى أراضيها، وضمان حقهم في طلب اللجوء، والامتثال لمبدأ عدم الإعادة القسرية تحت أي ظرف.
المصدر بتاريخ 07 ,01 ,2025.

الخاتمة والتقييم العام

خلفت سنوات الصراع الطويلة في سوريا جروحًا عميقة في الهيكل السياسي والاقتصادي والإنساني والبنية التحتية للبلاد. يسلط هذا التقرير الضوء على عملية إعادة الإعمار التي بدأت مع سقوط النظام، ويقدم تحليلاً شاملاً وحلولاً مقترحة تهدف إلى تسهيل عودة اللاجئين والنازحين بشكل آمن وكريم إلى وطنهم.

تُعد إعادة بناء البنية التحتية المتضررة بشدة من أولويات إعادة الإعمار في سوريا. يجب إصلاح العناصر الأساسية للبنية التحتية مثل الكهرباء والمياه والطرق والاتصالات، حيث يشكل هذا الإصلاح أهمية حاسمة لتسهيل الحياة اليومية للسكان واستئناف الأنشطة الاقتصادية. يعاني سكان المناطق الريفية بشكل خاص من صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يجعل من الضروري تنفيذ مشاريع بنية تحتية شاملة ومستدامة.

٢. إنعاش الاقتصاد:

تشكل معدلات البطالة المرتفعة وتوقف الأنشطة الاقتصادية تحديًا كبيرًا أمام مصادر رزق السكان. لدفع عجلة الاقتصاد، يجب توفير الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وضمان أمان طرق التجارة لتسهيل التجارة الدولية. يجب أيضًا تعزيز المشاريع التي تشجع الإنتاج المحلي واستخدام أدوات مالية مبتكرة مثل القروض الصغيرة لدعم الاقتصادات الريفية. ستسهم هذه الجهود في تعزيز قطاعي الزراعة والصناعة وتسريع التنمية الاقتصادية الإقليمية.

٣. تحسين خدمات التعليم والصحة:

ينبغي إعادة بناء المدارس والمستشفيات المتضررة بشدة من الحرب. يمثل الوصول إلى خدمات التعليم والصحة حاجة أساسية، خاصة للفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء وكبار السن. تحقيق المساواة في فرص التعليم سيعزز إمكانيات التنمية طويلة الأجل في سوريا. وبالمثل، فإن توسيع نطاق الخدمات الصحية سيحسن جودة حياة السكان ويزيد من صمودهم المجتمعي.

٤. مشاريع الإسكان والاستقرار:

لحل مشكلة السكن الناتجة عن الدمار الكبير، يجب تطوير مشاريع إسكان آمنة ومستدامة. ينبغي أن تكون المشاريع السكنية الدائمة أولوية لدعم عودة النازحين واللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحسين المناطق السكنية المؤقتة وبناء منشآت مقاومة للكوارث، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي.

٥. تعزيز الأمن:

يُعد الأمن ضرورة أساسية لاستمرار الحياة اليومية للسكان ولضمان تقدم عملية إعادة الإعمار بشكل صحي. ينبغي تعزيز الآليات الأمنية من خلال التعاون المحلي والدولي. كما يجب تحسين التنسيق بين المناطق وتطوير سياسات تعزز التماسك الاجتماعي. بدون الأمن، من الصعب تحقيق نجاح في الأنشطة التنموية الأخرى.

٦. دعم الأنشطة الزراعية والصناعية:

خلال الجهود المشتركة للشعب السوري والمجتمع الدولي، يمكن لسوريا أن تنهض مجددًا وتسهم في تحقيق السلام الإقليمي.

كشفت الدراسات الميدانية بوضوح عن حجم الدمار الذي لحق بالبلاد والمشكلات الأساسية التي يواجهها السكان. أدى النقص في خدمات البنية التحتية مثل الكهرباء والمياه والنقل والاتصالات إلى جعل الحياة اليومية غير قابلة للاستمرار. كما أن انهيار نظم التعليم والصحة أثر بشكل كبير على الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال وكبار السن. توقف الأنشطة الاقتصادية تقريبًا أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة واستنفاد مصادر دخل السكان. بالإضافة إلى ذلك، تشكل المخاطر الأمنية وعدم الاستقرار السياسي تحديات كبيرة أمام آمال المجتمع في المستقبل.

الحلول المقترحة في التقرير لا تقتصر على معالجة المشكلات الحالية فقط، بل تشمل أيضًا خطوات ملموسة لدعم الانتقال نحو التنمية المستدامة وعملية السلام في سوريا. تشمل الاستراتيجيات المقترحة مجالات حيوية مثل إعادة بناء البنية التحتية، تسريع التنمية الاقتصادية، تحسين خدمات التعليم والصحة، تعزيز الأمن، ودعم قطاعات الزراعة والصناعة. تهدف هذه الحلول إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وتحقيق الأهداف التنموية طويلة الأجل.

دعم المجتمع الدولي يلعب دورًا حاسمًا في هذه العملية. إعادة إعمار سوريا ليست مهمة تهم الشعب السوري فقط، بل هي أيضًا مسألة ضرورية لتحقيق الاستقرار الإقليمي والسلام العالمي. لذلك، يجب على المنظمات الدولية والدول المانحة ومنظمات المجتمع المدني زيادة مساعداتها المالية والفنية، والمساهمة في صياغة سياسات تدعم التنمية المستدامة.

تأمين عودة آمنة وكريمة للنازحين داخليًا واللاجئين يمثل خطوة حاسمة لإعادة بناء السلام الاجتماعي وجبر الضرر الذي خلفته الحرب. في هذا السياق، تُعد مشاريع الإسكان، برامج الدعم النفسي والاجتماعي، الحوافز الاقتصادية، وآليات التكيف الاجتماعي عناصر أساسية يجب تنفيذها.

إعادة إعمار سوريا لا تقتصر على إصلاح البنية التحتية المادية فحسب، بل تتطلب أيضًا إعادة تأسيس التضامن الاجتماعي والسلام والاستقرار. يجب أن يتم هذا الجهد ليس فقط على المستوى الوطني، بل من خلال التعاون والتنسيق الدولي. تطلب رؤية السوريين للمستقبل بأمل حماية حقوقهم وتوفير ظروف حياة كريمة التزامًا قويًا وتعاونًا ورؤية طويلة الأجل.

في الختام، يعتمد نجاح عملية إعادة الإعمار في سوريا على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وضمان الأمن، واستمرار الدعم الدولي. يقدم هذا التقرير خارطة طريق متينة لتنفيذ هذه العملية بفعالية وبناء مستقبل سلمي. من

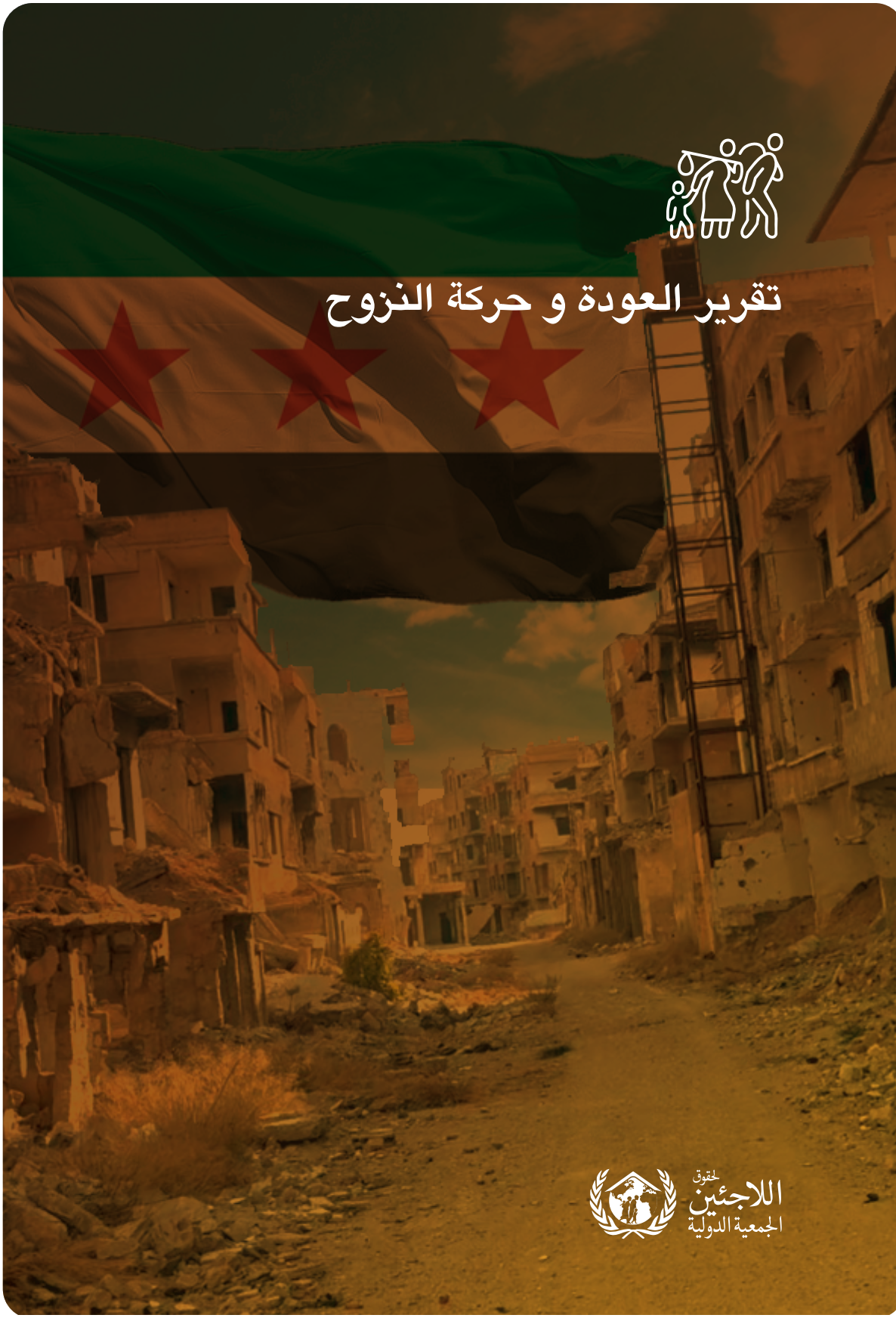

تقرير العودة و حركة النزوح

الجمعية الدولية لحقوق اللاجئين